الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/161(03/24)/28-خ(12711)

كلمة

معالي السيد نبيل عمّار

وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

الجمهورية التونسية

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (161)

القاهرة:

الاربعاء 6 مارس/ آذار 2024

وزعت دون إلقاء

معالي السيّد محمد سالم ولد مرزوق، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين بالخارج،
أصحاب السموّ والمعالي،
معالي السيد أحمد أبو الغيط، أمين عامّ جامعة الدول العربية،
أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

يطيبُ لي أن أتوجّه إلى معالي السيدمحمد سالم ولد مرزوق، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين بالخارج الشقيقة، بأحرّ التهاني لتسلّمه رئاسة الدورة 161 لمجلسنا الموقر، متمنيا له التوفيق والنجاح في مهامه.

كما أتقدم بالشكر الموصول، إلى معالي السيّد أحمد أبو الغيط، الأمين العامّ لجامعة الدول العربية، وأعضاده لكافّة الجهود المبذولة، لتأمين إشعاع منظمتنا، وتعزيز دورها إقليميّا ودوليّا، والارتقاء بأدائها في مختلف المجالات.

السيّد الرئيس،
أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

تنعقد دورتنا الحالية، في ظل تواصل الهجوم الصهيوني الوحشي على قطاع غزة وكامل فلسطين، ما أوقع إلى حد الآن، أكثر من 100 ألف

فلسطيني، بين شهيد وجريح ومفقود، أغلبهم من الأطفال والنساء، في إطار مشروع ممنهج لتغيير التوازن الديمغرافي.

إن الغطرسة التي تتعامل بها الحكومة المتطرفة للاحتلال، مع كافة الدعوات من أجل وقف فوري لإطلاق النار، ومواصلة حرب الإبادة الشاملة، على قطاع غزة وكامل الأراضي الفلسطينية، في تحد فاضح لكافة الأعراف الدولية وقرارات الشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، لهو دليل واضح على أن هذه الدولة المارقة، ليست جديرة بأن تكون شريكا موثوقا للسلام، وأن حل الدولتين وفقا لحدود 04 جوان 1967، لم يعد ذي جدوى خاصة في ظل عدم اعتراف هذا الكيان وإنكاره، لحق الشعب الفلسطيني الأصيل، في اقامة دولته المستقلة.

إن ما نشهده اليوم،من عملية إبادة جماعية مكتملة الأركان، وسياسة تهجير قسري لملايين الفلسطينيين، أمام مرأى ومسمع المجتمع الدولي وتواطأ عديد القوى الدولية الفاعلة، يستدعي منّا جميعا التحرّك العاجل وعلى كافة المستويات، الإقليمية والدولية، من أجل دعم حق الشعب الفلسطيني، في العيش بسلام واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ودعوة مجلس الأمن الدولي، والمجتمع الدولي، لتحمل مسؤوليّاتهما الأخلاقية

والقانونية والتحرك فعلا من أجل وضع حد للاعتداءات الهمجية للكيان المحتل، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق، والإسراع بإدخال كافة المساعدات الإنسانية العاجلة الضرورية، ورفع الحصار المفروض عليه في كافة الأراضي الفلسطينية، تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، ومحاسبة كل من ساهم في هذه الجريمة الكبرى.

إن تونس ستواصل، وقوفها الدائم، قيادة وشعبا، إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرّف، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة، في كامل فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

السيّد الرئيس،
أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

ان ما تواجهه منطقتنا من تحديات متعاظمة، يدعونا لتكثيف التضامن والتآزر، بين دولنا في سبيل مواجهتها،كما يحفزنا لاستعادة المبادرة، فيما يتعلق بمجمل القضايا العربية المطروحة على الساحتين الإقليمية والدولية، آملين في إيجاد حلول سلمية لها بما يضمن للشعوب الشقيقة الأمن والاستقرار، ومزيد الازدهار والنماء.

وتجدد تونس، في هذا الإطار، التأكيد على موقفها الدائم والداعم لتسوية سياسية دائمة في ليبيا الشقيقة، وحرصها على العمل من أجل تقريب وجهات النظر، بين مختلف الأطراف الليبية، من أجل التوصل إلى تسوية كاملة وشاملة، على أساس توافق ليبي-ليبي، بعيدا عن أية تدخلات خارجية، وبما يحفظ لليبيا الشقيقة، سيادتها الوطنية ووحدتها الترابية، ويساعد أبنائها على تركيز مؤسسات دولتهم الموحدة والدّائمة.

كماتشدد تونس على ضرورة عودة الأشقاء السودانيين، إلى طاولة الحوار، من أجل أن ينعم السودان الشقيق بالأمن والأمان وبمزيد الرقي والازدهار،وتؤكد أيضا على دعمها لكافة الجهود الخيرة، الداعية إلى تسوية سياسية دائمة في سوريا واليمن في إطار احترام كامل للسيادة الوطنية والوحدة الترابية لهذين البلدين الشقيقين، من أجل ترسيخ الأمن والسلام في منطقتنا العربية.

السيد الرئيس،
أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

ان دولنا اليوم، وأمام تواتر الأزمات على المستويين الإقليمي والدولي، مدعوة إلى إيلاء أهمية خاصّة للعمل متعدد الأطراف، والسعي إلى تطوير

وتنويع شراكاتها مع مختلف التجمعات والمنظمات الإقليمية والدّولية، ولاسيما في المجالات ذات الأولية، وخاصة منه التنموية.

وفي هذا الإطار ندعو إلى ضرورة استفادة الدول العربية، من مختلف منتديات التعاون للارتقاء بعلاقات الدول العربية وشركائها الإقليميين والدوليين إلى آفاق أرحب في كل المجالات، ولاسيما فيما يتعلق بدعم المواقف بخصوص مختلف القضايا العربية الهامة، وخاصة القضية الفلسطينية.

كما نؤكد أن المرحلة القادمة تستدعي منا تحديد أولويات التعاون مع شركائنا الاقليميين والدوليين، وفق المصالح العربية المشتركة، وذلك بضبط المجالات ذات الأولوية على غرار التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي والاقتصادي الأخضر، وكل ما يتعلق بتحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي لدولنا العربية.

وشكرا لكم على الإصغاء.